Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

Public spending on education and its role in improving educational human capital indicators in Iraq for the period 2005-2020 "An analytical study"

Mazin Ali Ahmed Al-Zuhairi*[A], Murad Faleh Murad[B]
[A] Ministry of Education, [B]College of Administration and Economics, University of Baghdad

Keywords:
Public spending, public spending on education, human capital

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 16 Mar. 2023
Accepted 19 Mar. 2023
Available online 31 Mar. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Mazin Ali Ahmed Al-Zuhairi
Ministry of Education

Abstract: Iraq has enormous human resources as it is considered one of the young countries, but it suffers from a human capital crisis fueled by the education crisis. Because education is the most prominent component of human capital, this has greatly affected the human capital index in Iraq, from this standpoint and for the great role which is played by public spending in any field, this study came to discuss the subject of "the role of public spending on education in the development of human capital in Iraq. Where the aim of this research is to analyze the nature and characteristics of public spending on education. In addition to the analysis of educational reality and human capital in Iraq in the light of some indicators. The research concluded that there is a positive role and impact of public spending on education in the development of educational indicators constituting human capital represented by (literacy rate, schooling rate, education index) in the long term, but that effect was Weak and not at the required level. As for its role in developing the average rate of supervision, it was negative, as the rate of supervision increased with the increase in the volume of spending.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

الانفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات راس المال البشري التعليمية في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ " دراسة تحليلية"

مازن علي احمد الزهيري
وزارة التربية

مراد فالح مراد
كلية الادارة والاقتصاد
جامعة بغداد

المستخلص

يتمتع العراق بموارد بشرية هائلة حيث يعد من البلدان الفتية، إلا أنه يعاني من أزمة رأس مال بشري تغذيها أزمة التعليم، ولكون التعليم أبرز مكونات رأس المال البشري فقد ذلك بشكل كبير على مؤشر رأس المال البشري في العراق، من هذا المنطلق وللدور الكبير الذي يلعبه الانفاق العام في أي مجال، جاءت هذه الدراسة للبحث في موضوع "الانفاق العام على التعليم ودوره في تحسين مؤشرات راس المال البشري التعليمية في العراق"، حيث هدف هذا البحث إلى تحليل طبيعة وخصائص الانفاق العام على التعليم، زيادة الى تحليل الواقع التعليمي ورأس المال البشري في العراق في ضوء بعض المؤشرات، وخلص البحث إلى أن هناك دور وأثر ايجابي للإنفاق العام على التعليم في تنمية المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري والمتمثلة ب (معدل الالمام بالقراءة والكتابة، معدل التمدرس، الرقم القياسي للتعليم) في الأجل الطويل، إلا أن ذلك الأثر كان ضعيفاً وليس بالمستوى المطلوب، أما دوره في تنمية متوسط معدل التأطير فقد كان سلبي حيث ارتفع معدل التأطير مع ارتفاع حجم الانفاق.

الكلمات المفتاحية: الانفاق العام، الانفاق العام على التعليم، رأس المال البشري.

المقدمة:

في ظل التقدم والتطور التكنولوجي الذي خفض من الطلب على الوظائف التي لا تتطلب مهارات عالية (الوظائف التقليدية) وخلق مقابل ذلك وظائف جديدة أساسها المعرفة (اقتصاد المعرفة) الامر الذي اوجد تمايز نسبي بين مكونات العامل البشري كأحد عناصر الانتاج، من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري كونه أهم عنصر في العملية الانتاجية فهو القادر على تحقيق الميزة التنافسية من خلال الابتكار والابداع، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الاستثمار في رأس المال البشري وتنميته، ويعد التعليم من أهم وأبرز المجالات الاساسية للاستثمار في رأس المال البشري التي يمكن من خلالها تنمية رأس المال البشري وتطوير العنصر البشري، فإن تحسين المستوى التعليمي لأفراد المجتمع سيجعلهم اكثر استجابة وفاعلية في برامج التنمية الشاملة والمستدامة، وهناك الكثير من البلدان التي اتخذت من التعليم قاعدة للانطلاق نحو التنمية الشاملة، وذلك من خلال الاهتمام الكبير بقطاعها التعليمي وما يخصص له من نسب كبيرة من موازناتها العامة، وتكييف نظامها التعليمي مع ما تتطلبه عملية التنمية من مخرجات، ويعد العراق من البلدان الساعية إلى الاهتمام بالقطاع التعليمي من خلال تصحيح الاختلالات ووضع العلاجات المناسبة لتحسين مستويات النظام التعليمي والارتقاء بها، لدوره المهم في تنمية رأس المال البشري وانعكاسه في التنمية الشاملة والمستدامة، لذلك أصبح التمويل مهم جدا للعملية التعليمية لتحقيق أهدافها من جهة، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل(الانفاق التعليمي)، ويحظى قطاع التربية والتعليم بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية. تضمن البحث أربعة مباحث تناول المبحث الاول: منهجية البحث والمبحث الثاني: الانفاق العام على التعليم ورأس المال البشري – إطار نظري مفاهيمي

والمبحث الثالث: تحليل الواقع التعليمي في ظل الانفاق العام على التعليم في العراق ٢٠٠٥-٢٠٢٠ والمبحث الرابع: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات رأس المال البشري (التعليمية) في العراق خلال مدة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠٢٠.

المبحث الاول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأدنى بين دول المشرق، ويُعزى الأداء الضعيف للعراق في مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نتائج التعليم (وفقاً لمؤشر راس المال البشري للبنك الدولي). وهنا يبرز السؤال الآتي:

- ❖ مدى مساهمة الإنفاق العام على التعليم في تحسين المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري.

ثانيا: اهمية البحث: تنبع اهمية البحث من اهمية الإنفاق العام على التعليم في تكوين وتنمية رأس المال البشري (من خلال تحسين المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري).

ثالثا: فرضية البحث: يقوم البحث في سبيل تحقيق أهدافهُ على فرضية مفادها [بالرغم من تزايد الانفاق العام على التعليم إلا أنه لم يؤدي إلى تحسين المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري في العراق بالمستوى المطلوب] .

رابعاً. اهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أبرزها الاتي:

- ❖ تحليل الانفاق العام على التعليم وبيان طبيعته وخصائصه.
- ❖ بيان التطور الحاصل في الواقع التعليمي ورأس المال البشري من خلال بعض المؤشرات الرئيسية.
- ❖ تحليل أثر الانفاق العام على التعليم في المؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري.

خامساً. حدود البحث: تتلخص حدود البحث المكانية في العراق (عدا اقليم كردستان)، أما الحدود الزمانية: تتمثل بالسلسلة الزمنية الممتدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠).

سادسا. منهجية البحث: لغرض تحقيق اهداف البحث وبغية اثبات فرضيته فقد استند الباحث على الأسلوب الوصفي التحليلي، للتحقق من العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات رأس المال البشري التعليمية.

المبحث الثاني: الانفاق العام على التعليم، راس المال البشري-إطار نظري مفاهيمي

اولاً. مفهوم الانفاق العام: لا يوجد تعريف محدد للإنفاق العام أو النفقات العامة بل هناك تعريفات متعددة لكنها تكاد تكون ذات مضمون واحد بتعابير مختلفة فعلى سبيل المثال لا الحصر هناك من يرى بانها مبالغ نقدية اقرت من قبل السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بإنفاقها في توفير سلع وخدمات عامة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية (صالح، عداي، ٢٠٢٠: ١٩)، كما عرفت النفقة العامة على أنها مبلغ من المال تقوم بإنفاقه الحكومة أو احدى مؤسساتها (شخص عام) بهدف تحقيق منفعة عامة للمجتمع (العاني، ٢٠١٨: ٣٧)، وتعرف النفقة العامة بأنها جميع المبالغ التي تنفقها الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل اشباع الحاجات العامة ودفع ثمنها من خلال الايرادات الضريبية ومصادر الإيرادات الأخرى (Mceachern, 2012: 354)، كما وهي تشمل جميع مدفوعات السلع والخدمات التي تقوم بها الجهات العامة المختلفة والتي لا يوفرها القطاع الخاص ولكنها ضرورية لمصلحة المجتمع العامة مثل نفقات الأمن والدفاع والتعليم والصحة والنفقات الاجتماعية والبنى التحتية (Deepashree, 2007: 6).

ثانياً. مفهوم الانفاق العام على التعليم: هناك اختلاف وتباين في النظرة لمفهوم الانفاق على التعليم، وقد ظهر هذا الاختلاف حول المفهوم لاختلاف طبيعته ووظيفته ودور من يتناوله سواء كان من الاقتصاديين أو التربويين أو حتى السياسيين، حيث عرف بأنه المبالغ النقدية التي

تخصصها الحكومة بوصفها نسبة من الموازنة العامة للدولة أو الناتج المحلي الاجمالي، فتتحمل الدولة كافة النفقات الخاصة بالمستلزمات والخدمات المتعلقة بالتعليم، بهدف تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال توفير فرص التعليم لجميع أفرادها (أحمد، بلا: ٢٤٨)، كما عرف وودهل Woodhall النفقات التعليمية " بأنها قيمة الموارد الكلية للتعليم بالنسبة للنظام الاقتصادي، وهي تتضمن قيمة وقت المعلمين والمواد والسلع وقيمة استهلاك المباني والتجهيزات المدرسية وقيمة وقت الدارسين" (M. Woodhall, 2005). ويراه كوهن cohn " بأنه مقياس لقيمة الانفاق المادي الذي يدفع لتحقيق منفعة معينة "(Elchanan Cohn & Terry G. Geske, 2005,73). وذكر هالاك hallak أن النفقة التعليمية " هي ما ينفق على التعليم العام والخاص بجانب تكلفة الفرص الضائعة التي لا تؤدي إلى نفقات واقعية (J. Hallak, 2005: 16).

ثالثاً. مفهوم راس المال البشري: يعود استخدام مصطلح رأس المال البشري إلى أوائل الستينات من القرن العشرين، وهذا ما تؤكده كتابات كل من (شولتز ١٩٦١) و(بيكر ١٩٦٤) وهناك من الباحثين من يعيد الاهتمام برأس المال البشري إلى آدم سمث، حيث تم استخدام هذا المصطلح وتقديمه إلى السوق ومنظمات الأعمال لجذب وتوجيه الانتباه نحو العمل في أداء المنظمات. كما تعددت تعريفات رأس المال البشري واختلفت باختلاف الباحثين ويمكن ذكر عدد منها: رأس المال البشري أو ما يرمز له (HC) يجسد المعرفة والموهبة والحكمة والخبرة لدى الموظفين (السعيدي، ومعارج، ٢٠١٧: ٢٤١)، وعرف على أنه مجموعة القدرات والمهارات والخبرات البشرية (ذكوراً واناثا) المتباينة في مستوى ادائها والتي تعمل في المنظمة حالياً او التي ستهيء من أجل العمل مستقبلاً أو المعطلة منها بسبب حوادث واصابات العمل والاجازات أو الغياب اللاارادي والتي ينطبق عليها الحد الادنى من مواصفات الوظيفة (الايدامي، والجبوري، ٢٠١٨: ٤٤٩)، ويرىLacey أن رأس المال البشري يتكون من ثلاثة عناصر اساسية وهي: الكفاءة، والمعرفة، والخبرة (Lacey ,2010: 2)"، "رأس المال البشري هو مفهوم عام للمعرفة والمهارات المجسدة في البشر، والتي يلعب دورًا مهمًا في تحديد إنتاجية العمل وقدرتهم لاستيعاب المعرفة الجديدة وإتقان التقنيات الجديدة. يتخذ تكوين رأس المال البشري أشكالًا مختلفة ويمر عبر مراحل مختلفة بالتوازي مع دورة حياة الإنسان " (Futoshi Yamauchi, 2010: 1)، أما برنامج الامم المتحدة الانمائي فيعرف رأس المال البشري بأنه " كل ما يزيد من انتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة (الانمائي، ٢٠٠٣: ٩٠).

رابعاً. العلاقة بين التعليم وراس المال البشري: يعد التعليم من أهم وأبرز المجالات الاساسية للاستثمار في رأس المال البشري التي يمكن من خلالها تنمية رأس المال البشري وتطوير العنصر البشري، إذ إن التعليم يزود القوى البشرية (القوى العاملة) بالمهارات العلمية والعملية والخبرات التي تزيد من مواهبهم وقدراتهم على تحسين كم وجودة الانتاج، بالنتيجة فإن تحسين المستوى التعليمي لأفراد المجتمع سيجعلهم أكثر استجابة وفاعلية في برامج التنمية الشاملة، ويقصد بالاستثمار في التعليم تخصيص رؤوس أموال لتمويل البرامج الهادفة إلى توسيع وتطوير الخدمات التعليمية وخلق نظام تعليمي متقدم (محمد، واخرون، ١٩٩٨: ٢٨).

المبحث الثالث: تحليل الواقع التعليمي في ظل الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

اولاً. طبيعة وخصائص الانفاق العام على التعليم في العراق: اولت بلدان العالم وعلى رأسها البلدان المتقدمة اهتماما كبيرا بقطاع التربية والتعليم ذلك نظرا لأهميته في اعداد العنصر البشري

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

وتطوير رأس المال البشري الذي يعد المحرك الاساسي لعملية التنمية الشاملة، ومن المدخلات المهمة والاساسية لأي نظام تعليمي هو (الانفاق على التعليم) الذي يدعم القطاع التعليمي بالقوة الشرائية التي تمكنه من الحصول على الموارد البشرية والمادية الضرورية لسير العملية التعليمة على اتم وجه، كما يعبر حجم ذلك الانفاق عن فلسفة الدولة الاقتصادية (العصفور، ٢٠١١: ٢٧).

ويعد العراق من البلدان الساعية إلى الاهتمام بالقطاع التعليمي من خلال تصحيح الاختلالات ووضع العلاجات المناسبة لتحسين مستويات النظام التعليمي والارتقاء بها، لدوره المهم في تنمية رأس المال البشري وانعكاسه في التنمية الشاملة، لذلك أصبح التمويل مهم جدا للعملية التعليمية لتحقيق أهدافها من جهة، ولتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، حيث يعتمد نجاح الخطط التعليمية على نمط وكفاية التمويل (الانفاق التعليمي)، ويحظى قطاع التربية والتعليم بجزء مهم من التخصيصات المالية في موازنة الحكومة العراقية.

١. **تطور الانفاق العام على التعليم في العراق:** يوضح هذا المؤشر حجم اهتمام البلد بقطاع التربية والتعليم من خلال حجم ما يرصده من تخصيصات مالية لهذا القطاع الحيوي، ولغرض التعرف على حقيقة هذا الاهتمام فإن الجدول رقم (١) سيبين ذلك.

الجدول (١): تطور الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) مليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي GDP (١)	الانفاق العام (٢)	الإنفاق العام على التعليم (٣)	معدل النمو السنوي لأنفاق التعليم % (٤)	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي GDP% (٥)	نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام % (٣) (٦)
٢٠٠٥	٧٣,٥٣٣,٥٩٩	٣٠,٨٣١,١٤٢	١,٦٢٢,٢٧٣	--	٢,٢	٥,٣
٢٠٠٦	٩٥,٥٨٧,٩٥٥	٣٧,٤٩٤,٤٥٩	٢,٢٣٦,٢٨٧	٣٧,٨	٢,٣	٦
٢٠٠٧	١١١,٤٥٥,٨١٣	٣٩,٣٠٨,٣٤٨	٢,٨٩١,٢٥٧	٢٩,٣	٢,٦	٧,٤
٢٠٠٨	١٥٧,٠٢٦,٠٦٢	٦٧,٢٧٧,١٩٧	٥,٢٥٠,٣٠٨	٨١,٦	٣,٣	٧,٨
٢٠٠٩	١٣٠,٦٤٣,٢٠٠	٥٥,٥٨٩,٧٢١	٥,٦٥٠,٩٧٣	٧,٦	٤,٣	١٠,٢
٢٠١٠	١٦٢,٠٦٤,٥٦٦	٧٠,١٣٤,٢٠١	٦,٨٧١,٥٧٨	٢١,٦	٤,٢	٩,٨
٢٠١١	٢١٧,٣٢٧,١٠٧	٧٨,٧٥٧,٦٦٦	١٠,١١٥,٩٦٠	٤٧,٢	٤,٧	١٢,٨
٢٠١٢	٢٥٤,٢٢٥,٤٩١	١٠٥,١٣٩,٥٧٥	٩,٨٠٤,٤٩٧	- ٣	٣,٩	٩,٣
٢٠١٣	٢٧٣,٥٨٧,٥٢٩	١١٩,١٢٧,٥٥٦	١٠,٥٧٤,٨٢١	٧,٩	٣,٩	٨,٩
٢٠١٤	٢٦٦,٣٣٢,٦٥٥	١٢٥,٣٢١,٠٧٤	٩,٩٨٣,٢٤٤	- ٥,٦	٣,٧	٨
٢٠١٥	١٩٤,٦٨٠,٩٧٢	٨٤,٦٩٣,٥٢٤	٩,٠٨٩,١٢٤	- ٩	٤,٧	١٠,٧
٢٠١٦	١٩٦,٩٢٤,١٤٢	٧٣,٥٧١,٠٠٢	٩,٦٩٥,٧٢١	٦,٧	٤,٩	١٣,٢
٢٠١٧	٢٢١,٦٦٥,٧١٠	٧٥,٤٩٠,١١٥	١٠,٢٣٩,٥٨٦	٥,٦	٤,٦	١٣,٦
٢٠١٨	٢٦٨,٩١٨,٨٧٤	٨٠,٨٧٣,١٨٨	١٢,٦٨٩,٤٣٤	٢٣,٩	٤,٧	١٥,٧
٢٠١٩	٢٧٦,١٥٧,٨٦٨	١١١,٧٢٣,٥٢٢	١٢,٦٨٧,٠٨٢	- ٠,٠١	٤,٦	١١,٤
٢٠٢٠	٢١٩,٧٦٨,٧٩٨	٧٦,٠٨٢,٤٤٣	١٠,٣٩٦,٢٧٠	- ١٨	٤,٧	١٣,٧
	٣,١١٩,٩٠٠,٣٤١	اجمالي إنفاق المدة ١,٢٣١,٤١٤,٧٣٣	اجمالي إنفاق المدة= ١٢٩,٧٩٨,٤١٥ متوسط إنفاق المدة = ٨,١١٢,٤٠٠	متوسط النمو السنوي للمدة ١٥,٦ %	متوسط النسبة خلال المدة ٤ %	متوسط النسبة خلال المدة ١٠,٢ %

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية | العمود (١).
- ❖ وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بيانات غير منشورة | العمود (٢).
- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية | العمود (٣).
- ❖ وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية العامة، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية العمود (٣).
- ❖ العمود (٤) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول.
- ❖ العمود (٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود٣ \ العمود١* ١٠٠٪).
- ❖ العمود (٦) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود٣\ العمود٢* ١٠٠٪).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (١) والشكل رقم (١) أن الانفاق العام على التعليم قد شهد تطوراً ملحوظاً خلال مدة البحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠) وهو ما ينسجم مع تطور الانفاق العام للدولة خلال الفترة ذاتها، حيث كان الانفاق على التعليم في عام ٢٠٠٥ (**١,٦٢٢,٢٧٣**) مليون دينار بعدها شهد ارتفاعاً مضطرداً وبمعدلات نمو مختلفة حتى بلغ (**٥,٢٥٠,٣٠٨**) مليون دينار عام ٢٠٠٨ جاء ذلك بسبب زيادة الانفاق الجاري نتيجة سلم الرواتب الجديد الذي حسن من رواتب الموظفين والعاملين في القطاع، وواصل الارتفاع حتى بلغ (**١٠,٥٧٤,٨٢١**) مليون دينار في العام ٢٠١٣، جاءت هذه الزيادة نتيجة تحسن الوضع الامني والسياسي فضلا عن اقرار بعض القرارات والقوانين التي حسنت من رواتب موظفي وزارتي التربية والتعليم العالي، كقانون منح مخصصات مقطوعة (١٥٠,٠٠٠) دينار الخاص بموظفي وزارة التربية الذي اقر عام ٢٠١١، وقانون الخدمة الجامعية الخاص بموظفي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الذي أقر عام ٢٠١٢، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نفقات التعليم الجاري بشكل واضح

بعدها شهدت الاعوام (٢٠١٤-٢٠١٥-٢٠١٦) انخفاضاً واضحاً في الانفاق، حيث انخفض في عام ٢٠١٤ الى (٩,٩٨٣,٢٤٤) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (٥,٦ -) وفي عام ٢٠١٥ وصل الى (٩,٠٨٩,١٢٤) مليون دينار بمعدل نمو سالب ايضاً بلغ (٩ -) وفي عام ٢٠١٦ بلغ (٩,٦٩٥,٧٢١) مليون دينار، وجاء ذلك الانخفاض نتيجة تداعيات الحرب على الارهاب وما رافقها من انخفاض في أسعار النفط وارتفاع فاتورة الحرب الى جانب سياسة التقشف التي عملت بها الحكومة العراقية آنذاك، لتعود وترتفع مرة اخرى في أعوام ما بعد الحرب على الارهاب (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩) حيث بلغ الانفاق في عام ٢٠١٩ (١٢,٦٨٧,٠٨٢) مليون دينار، وجاء هذا التحسن نتيجة انتهاء الحرب واعادة هيكلة الانفاق العام وانتهاء العمل بالسياسة المالية التقشفية، اما في عام ٢٠٢٠ ونتيجة لتداعيات فايروس كوفيد ٢٠١٩ (انخفاض اسعار النفط الخام عالمياً) بالإضافة الى الاحتجاجات الشعبية التي نشبت في تشرين الاول من عام ٢٠١٩ واستمرت حتى عام ٢٠٢٠ وما نتج عنها من تغيير الحكومة وتعذرها من اعداد الموازنة العامة للدولة ما اضطرها للعمل وفق قانون الادارة المالية ١٢\١، كلها عوامل أدت إلى انخفاض الانفاق العام على التعليم حيث بلغ (١٠,٣٩٦,٢٧٠) مليون دينار وبمعدل نمو سالب بلغ (١٨ -). كما يوضح الجدول أن اجمالي الانفاق العام على التعليم خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) بلغ (١٢٩,٧٩٨,٤١٥) مليون دينار بمتوسط إنفاق سنوي بلغ (٨,١١٢,٤٠٠) مليون دينار، وإن متوسط النمو السنوي هو (١٥,٦٪).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

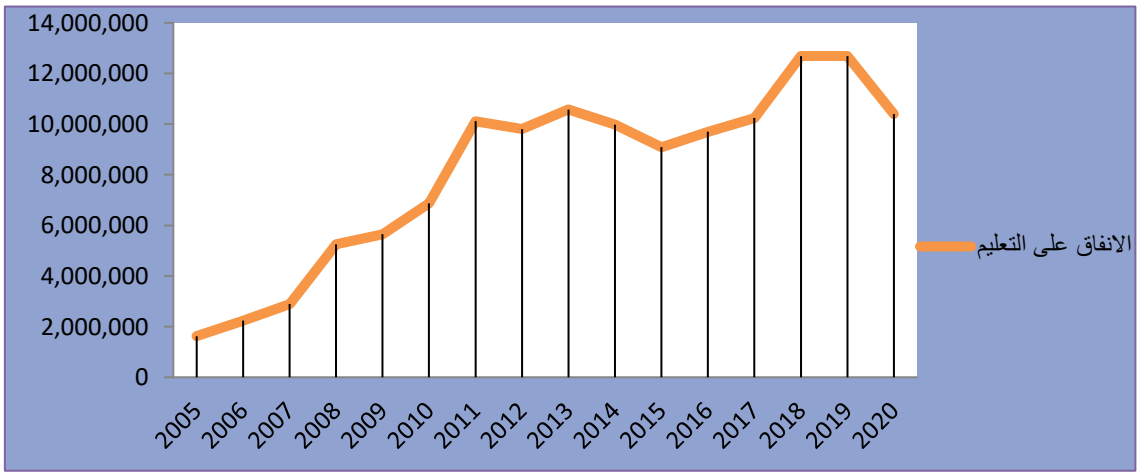

الشكل (١): تطور الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)
المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على البرامج الإحصائية.

كما يلاحظ ايضاً من الجدول رقم (١) أن نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الناتج المحلي شهدت ارتفاعاً متذبذباً خلال مدة البحث تراوحت بين (٢,٢٪) في عام ٢٠٠٥ و(٤,٩٪) في عام ٢٠١٦، ويعود السبب في ذلك إلى تذبذب الايرادات العامة ومن ثم الانفاق على التعليم، كما يبين الجدول أن متوسط مجموع الانفاق العام المخصص للتعليم خلال فترة الدراسة هو (٤ %) من اجمالي الناتج المحلي، وهو الحد الادنى المعياري البالغ (٤٪) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (UNESCO)، مع ملاحظة تحسن النسبة بعد عام ٢٠١٥ وهي بداية العمل باطار (اهداف التنمية المستدامة ١٧). وهو متوسط يعد فقيراً إذا ما قورن مع بعض الدول العربية والعالمية، وهذا المؤشر يبين ضآلة الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الناتج المحلي، وهذا إن دل على شيء دل على قلة الاهتمام العام بقطاع التربية والتعليم في العراق.

كذلك نسبة الانفاق على التعليم من اجمالي الانفاق العام شهدت تطوراً كبيراً وارتفاعاً ملحوظاً فبعد إن كانت (٥,٣٪) عام ٢٠٠٥ اخذت بالارتفاع حتى وصلت إلى (١٢,٨٪) عام ٢٠١١ وجاءت هذه الزيادة منسجمة مع الزيادة في ايرادات الدولة والتوسع في الانفاق العام فضلا عن زيادة الاهتمام بقطاع التربية والتعليم بعد عام ٢٠٠٣ لما له من دور في تحقيق التنمية الشاملة، وشهدت الاعوام (٢٠١٢-٢٠١٣-٢٠١٤) انخفاضاً طفيفاً بسبب زيادة حجم الانفاق العام بشكل كبير وعدم زيادة تخصيص قطاع التربية والتعليم بشكل مماثل، بعدها استمرت النسبة بالزيادة حتى وصلت إلى أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٨ عندما كانت النفقات التعليمية عند أعلى نقطة لها خلال فترة البحث حيث بلغت (١٥,٧٪)، اما في عام ٢٠٢٠ انخفضت لتستقر عند (١٣,٧٪) كنتيجة لتداعيات كورونا وعدم اقرار الموازنة العامة. كما يبين الجدول رقم (١) أن متوسط مجموع الانفاق العام المخصص للتعليم خلال مدة الدراسة هو (١٠,٥٪) من اجمالي الانفاق العام، أي أقل من الحد الادنى المعياري البالغ (١٥٪) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ (UNESCO)، مع ملاحظة تحسن النسبة بعد عام ٢٠١٥ وهي بداية العمل باطار (اهداف التنمية المستدامة ١٧)، وهي نسبة فقيرة جداً مقارنة مع بعض دول العالم، وبالرغم من المسار التصاعدي الذي شهدهُ الانفاق على التعليم كنسبة من اجمالي الانفاق العام إلا أن قطاع التعليم في العراق لم يشهد تطوراً ملحوظاً وما زال يعاني من حجم الهوة والفجوة الكبيرة بينه وبين قطاعات التعليم في

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

العالم، حيث يتطلب هذا القطاع الحيوي مزيداً من الاهتمام من خلال زيادة حصتهُ من التمويل المالي والتخطيط السليم لتمكينهُ من التطور ومواكبة متطلبات جودة التعليم الشاملة.

بيد إن حجم الإنفاق على التعليم بمفردهِ لا يمكن عدهُ مؤشراً كافياً للدلالة على جودة التعليم، إلا إذا سخر لتطوير النظام التعليمي وتحقيق الجودة الشاملة، فجودة التعليم ترتبط بجودة مدخلات العملية التعليمية من (ابنية ومؤسسات تعليمية - كوادر تعليمية – مناهج ووسائل تعليمية)، فوجود ابنية مدرسية نموذجية تنسجم مع متطلبات العصر مؤشر على جودة التعليم، ووجود كوادر تعليمية وتدريسية كفوءة وماهرة مؤشر على جودة التعليم، واستخدام مناهج دراسية متطورة تتلائم مع قدرات الطالب المرحلية ووسائل تعليمية متقدمة مؤشر على جودة التعليم، وهذا من شأنهُ أن يحقق جودة التعليم الشاملة، بالنتيجة جودة المدخلات للعملية التعليمية ستنعكس حتماً على جودة المخرجات **(رأس المال البشري)** والتي ينبغي أن تنسجم وتتناغم مع متطلبات ومدخلات السوق.

٢. **الاهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام على التعليم:** يوضح هذا المؤشر نسبة كل من النفقات الجارية والاستثمارية من الانفاق العام على التعليم، ويهدف إلى معرفة نصيب كل واحدة من اجمالي الانفاق التعليمي، وتشير النفقات الجارية الى النفقات الضرورية لسير العملية التعليمية مثل (الرواتب، اجور الصيانة، تكاليف وقود، قرطاسية)، أما النفقات الاستثمارية فتمثل النفقات التي تهدف الى تطوير النظام التعليمي من خلال زيادة الموجودات الثابتة لقطاع التربية والتعليم مثل (بناء وتطوير المؤسسات التعليمية، شراء الاجهزة والمعدات، البعثات التطويرية، وغيرها). ويبين الجدول رقم (٢) الأهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم في العراق

الجدول (٢): الاهمية النسبية للنفقات الجارية والاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم في العراق للمدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنة	اجمالي الانفاق العام على التعليم	النفقات الجارية	نسبة مساهمة النفقات الجارية من اجمالي الانفاق على التعليم%	النفقات الاستثمارية	نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم%
٢٠٠٥	١,٦٢٢,٢٧٣	١,٤٧٢,٧٨٨	٩٠,٨	١٤٩,٤٨٥	٩,٢
٢٠٠٦	٢,٢٣٦,٢٨٧	٢,٠٥١,٩١٤	٩١,٨	١٨٤,٣٧٣	٨,٢
٢٠٠٧	٢,٨٩١,٢٥٧	٢,٧٢٨,٦٥٣	٩٤,٤	١٦٢,٦٠٤	٥,٦
٢٠٠٨	٥,٢٥٠,٣٠٨	٤,٩٤٣,١٩٠	٩٤,٢	٣٠٧,١١٨	٥,٨
٢٠٠٩	٥,٦٥٠,٩٧٣	٥,٢٦٧,٥٢٠	٩٣,٢	٣٨٣,٤٥٣	٦,٨
٢٠١٠	٦,٨٧١,٥٧٨	٦,٦١٧,٨٦٠	٩٦,٣	٢٥٣,٧١٨	٣,٧
٢٠١١	١٠,١١٥,٩٦٠	٩,٣٠٠,٥٣٩	٩١,٩	٨١٥,٤٢١	٨,١
٢٠١٢	٩,٨٠٤,٤٩٧	٨,٥٣٠,٥٥٣	٨٧	١,٢٧٣,٩٤٤	١٣
٢٠١٣	١٠,٥٧٤,٨٢١	٩,٥٩٧,٥٧٥	٩٠,٨	٩٧٧,٢٤٦	٩,٢
٢٠١٤	٩,٩٨٣,٢٤٤	٩,٦٨٣,١٢٧	٩٧	٣٠٠,١١٧	٣
٢٠١٥	٩,٠٨٩,١٢٤	٨,٩٨٨,٢٠١	٩٨,٩	١٠٠,٩٢٣	١,١
٢٠١٦	٩,٦٩٥,٧٢١	٩,٦٧٧,٩٤٣	٩٩,٨	١٧,٧٧٨	٠,١
٢٠١٧	١٠,٢٣٩,٥٨٦	١٠,١٢٨,٥٤٦	٩٩	١١١,٠٤٠	١
٢٠١٨	١٢,٦٨٩,٤٣٤	١١,٨٥٦,٩٠٦	٩٣,٤	٨٣٢,٥٢٨	٦,٦
٢٠١٩	١٢,٦٨٧,٠٨٢	١٢,٤٣٠,٨٥٦	٩٨	٢٥٦,٢٢٦	٢
٢٠٢٠	١٠,٣٩٦,٢٧٠	١٠,١٨٠,٩٨٦	٩٨	٢١٥,٢٨٤	٢
المجموع = ١٢٩,٧٩٨,٤١٥		١٢٢,٩١٩,٠٩٩	المتوسط = ٩٤,٧٪	٦,٨٧٩,٣١٦	المتوسط = ٥,٣٪

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

- ❖ وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية | العمود (١ + ٢).
- ❖ وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية العامة، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية خلال المدة | العمود (١+٤).
- ❖ العمود (٣+٥) من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول وفق القانون (العمود٢ والعمود٤ \ العمود١* ١٠٠٪).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (٢) أن الكفة تميل بشكل واضح وكبير إلى النفقات الجارية عن النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق العام على التعليم، حيث حصدت النفقات الجارية النصيب الأكبر من مجموع الانفاق على قطاع التربية والتعليم خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠) والذي بلغ (١٢٩,٧٩٨,٤١٥) مائة وتسعة وعشرون ترليون وسبعمائة وثمانية وتسعون مليار واربعمائة وخمسة عشر مليون دينار، حيث كان نصيب النفقات الجارية منها هو (١٢٢,٩١٩,٠٩٩) مليون دينار، بينما كان نصيب النفقات الاستثمارية فقط (٦,٨٧٩,٣١٦) مليون دينار، وبنسبة مساهمة للنفقات الجارية بلغت بالمتوسط (٩٤,٧٪) تشكل رواتب الموظفين فيها قرابة ال٧٥٪، ونسبة مساهمة للنفقات الاستثمارية بلغت (٥,٣٪)، وهذا يعني ان (٩٤,٧٪) من اجمالي الانفاق العام على قطاع التربية والتعليم يذهب للنفقات التشغيلية (الجارية) والتي تكون وظيفتها ادامة سير العملية التربوية والتعليمية والتي تشمل (رواتب الموظفين، اجور صيانة، اجور وقود، تكاليف قرطاسية، وغيرها من النفقات الضرورية لسير العملية التعليمية). وإن (٥,٣٪) فقط من اجمالي الانفاق العام على التعليم يذهب كإنفاق استثماري يهدف إلى تطوير النظام التعليمي من خلال زيادة الموجودات الثابتة لقطاع التربية والتعليم مثل (بناء وتطوير المدارس والجامعات ومراكز البحوث، شراء الاجهزة والمعدات، بعثات تطويرية، وغيرها)، وإلى جانب نسبته المتدنية جداً من اجمالي الانفاق العام على التعليم يعاني الانفاق الاستثماري (الموازنة الاستثمارية) من جملة من المشاكل أبرزها تدني نسب التنفيذ وعدم كفاءة الانفاق فضلا عن الفساد والهدر الذي يرافقهُ، وهذا التفاوت الكبير في هيكل الانفاق يتطلب وقفة جادة لإعادة هيكلة الانفاق على القطاع التعليمي وزيادة حصة الانفاق الاستثماري بشتى الطرق وتوفير تمويل مستدام له، لأنه الجانب المسؤول عن تطوير هذا القطاع الذي يعاني من مشاكل كثيرة، والذي يحتاج إلى ثورة من اجل ردم الهوة والفجوة الكبيرة مع قطاعات التعليم في العالم الذي يولي اليوم هذا القطاع اهتماماً منقطع النظير لما لهُ من دور في وتكوين وتنمية رأس المال البشري وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة للبلد، هذا بالنسبة للكفاءة التخصيصية بين أنواع النفقات. أما فيما يخص الكفاءة التخصيصية بين مستويات التعليم فيستحوذ التعليم العالي على ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم (وفقاً لبيانات وزارة المالية لعام ٢٠١٦) في حين تبلغ نسبة الطلاب فيه ٧٪ فقط من مجموع طلاب البلاد، بالتالي فإن مستوى الانفاق لكل طالب أعلى بكثير في التعليم الجامعي منه في التعليم قبل الجامعي. بالنسبة لعام ٢٠١٧ كانت تكلفة الوحدة في العراق (نصيب الطالب من الانفاق) في التعليم العالي أعلى بحوالي ٣,٥ مرات من تكلفة الوحدة في التعليم قبل الجامعي (ابتدائي، ثانوي)، وهذه النسبة أقل بكثير في بلدان اخرى في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا، إذ تتراوح من حوالي ١,٣ في عمان، إلى ٣,٠ في لبنان، وبالمقارنة يبلغ متوسط النسبة بين البلدان ذات الدخل المرتفع في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حوالي ١,٧ مرة (تقرير البنك الدولي عن تنمية راس المال البشري في العراق، ٢٠٢٢ ص ١٠٦).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

ثانياً. الواقع التعليمي وراس المال البشري في العراق | مؤشرات رئيسية: يواجه العراق أزمة رأس المال البشري تغذيها أزمة التعلم، حيث سيصل الطفل المولود في العراق اليوم في المتوسط إلى (٤١ % او ٠,٤) فقط من إنتاجيته المحتملة عندما يكبر(١٨ عام) وفقاً لمؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري، حيث يتمتع العراق بواحد من أدنى مؤشرات رأس المال البشري في المنطقة والأدنى بين دول المشرق، ويُعزى الأداء الضعيف للعراق في مؤشر رأس المال البشري إلى حد كبير إلى نتائج التعليم المحسوبة لهذا المؤشر بناءً على معدلات الالتحاق الحالية، وتشير القيمة المنخفضة لمؤشر رأس المال البشري إلى وجود أوجه قصور كبيرة في جودة خدمات التعليم وتقديمها والتي تُرجمت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية. وتجدر الاشارة إلى أن التعليم العام في العراق هو تعليم مجاني في كافة مراحله بأستثناء بعض قنوات التعليم العالي (التعليم المسائي، الموازي، النفقة الخاصة للدراسيات العليا).

❖ **مؤشرات رأس المال البشري "التعليمية" في العراق:** للوقوف على أوضاع رأس المال البشري في العراق سيتم تسليط الضوء على أبرز مؤشراته التعليمية وكما مبين أدناه:

١. **مؤشر معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (نقيض معدل الأمية):** وهو أحد أهم المؤشرات المستخدمة في قياس رصيد رأس المال البشري، ويشير معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين الى نسبة السكان في الشريحة العمرية (١٥ عاماً فأكبر) الذين يستطيعون(مع الفهم) قراءة وكتابة كلام موجز وبسيط عن حياتهم اليومية من حجم السكان في الفئة العمرية المقابلة، ويتضمن الإلمام بالقراءة والكتابة بشكل عام "مبادئ الحساب" أي القدرة على القيام بعمليات حسابية بسيطة، وإن معرفة القراءة والكتابة لكل فئات المجتمع من عمر ١٥ سنة فما فوق يتيح للأفراد إمكانية الاستمرار بالنمو الفكري والمساهمة بالنمو الاقتصادي (ابراهيم، ٢٠١٥: ١٠٣) هنالك تفاوت بين الدول في معدلات الالمام بالقراءة والكتابة، على الصعيد الدولي فإن مؤشر معدل معرفة القراءة والكتابة للأفراد البالغين الذين تبدأ أعمارهم من ١٥ سنة فأكثر وحسب بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٨، نلحظ أن غالبية الدول الأوربية لديها معدل (معرفة القراءة والكتابة) يصل إلى حوالي ١٠٠٪، وعند الانتقال إلى البلدان التي لديها أدنى معدلات من هذا المؤشر مثل (النيجر) التي يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين فيها ٣١٪ وجنوب السودان ٣٥٪ وهذا يعود إلى النسبة المئوية المتدنية من ناتجها المحلي الاجمالي المخصصة لقطاع التعليم وما يترتب عليه من آثار سلبية على العملية التعليمية، أما على الصعيد المحلي والعربي فقد بلغ هذا المعدل في الاردن والكويت (٩٩٪) في عام ٢٠١٨، أما في لبنان فقد بلغ (٩٥٪) في عام ٢٠١٨ (بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org).

الجدول (٣): تطور معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (١٥ عاماً فما فوق) في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

السنة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة%	معدل التغير السنوي%
٢٠٠٥	٦٨	--
٢٠٠٦	٧٠	٢,٩
٢٠٠٧	٧٧	١٠
٢٠٠٨	٧٣	- ٥,٢
٢٠٠٩	٧٣	٠

السنة	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة%	معدل التغير السنوي%
٢٠١٠	٧٩	٨,٢
٢٠١١	٧٣	- ٧,٦
٢٠١٢	٧٧	٥,٥
٢٠١٣	٧٣	- ٥,٢
٢٠١٤	٨٢	١٢,٣
٢٠١٥	٨٣	١,٢
٢٠١٦	٨٤	١,٢
٢٠١٧	٨٦	٢,٤
٢٠١٨	٨٨	٢,٣
٢٠١٩	٨٩	١,١
٢٠٢٠	٨٩	٠
معدل النمو السنوي المركب	% ١,٩	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات.

- بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.orgt
- جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء CSO.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل الإلمام بالقراءة والكتابة في العراق شهد خلال مدة الدراسة تطوراً ملحوظاً، إذ بلغ (٦٨٪) في عام ٢٠٠٥ وتعد هذه أقل نسبة سجلها المؤشر خلال مدة البحث، استمر بعد ذلك هذا المؤشر بالتحسن التدريجي عاماً بعد اخر ليصل إلى أعلى مستوى له خلال مدة البحث في عام ٢٠٢٠، إذ سجل معدلاً مقداره (٨٩٪)، ويعود سبب التحسن في هذا المؤشر إلى ارتفاع معدلات الالتحاق في مرحلة التعليم الاساسي (الابتدائي) فضلا عن فتح مراكز لمحو الامية (للبالغين). ولكن وبالرغم من التطور الكبير الذي شهده هذا المؤشر خلال مدة البحث عند مقارنته مع بعض دول العالم أو الدول المجاورة التي تتمتع بإمكانيات مالية اقل قياساً بالعراق مثل (الاردن، لبنان) نجد في هذه الدول ارتفاع هذا المؤشر وهناك فارق كبير مقارنة بالعراق. ويعود سبب ذلك إلى العملية التعليمية في العراق والمشاكل العديدة التي تعاني منها جراء نقص الموارد المالية الموجهة لقطاع التعليم وما يترتب عليه من آثار سلبية على العملية التعليمية.

٢. **مؤشر معدل التمدرُس (معدل سنوات الدراسة المرتقبة):** يشير معدل التمدرس إلى عدد سنوات التعليم التي يتوقع لطفل ما قضاءها، على افتراض أن احتمالات التحاقه بالتعليم في عمر ما تبقى مساوية لنسب الالتحاق السائدة بالنسبة لذلك العمر (**UNESCO**). ويشير معدل التمدرس هنا الى عدد سنوات الدراسة التي يتوقع للطفل الحصول عليها عند بلوغه (٢٢ عام) اعتباراً لاتجاه معدلات الالتحاق بالتعليم السائدة. الحد الاقصى للقيمة المحتملة هو (١٦) سنة دراسية، وهو ما يقابل الحد الأقصى لعدد سنوات الدراسة الممكن تلقيها عند بلوغ سن الثانية والعشرون من قبل طالب يبدأ مرحلة التعليم في سن السادسة (التعليم الابتدائي)، وتتراوح القيمة لهذا المؤشر بين صفر (عدم الالتحاق بالتعليم) و١٦ كحد اقصى وهو السائد في الدول المتقدمة.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

الجدول (٤): تطور معدل التمدرس في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

السنة	معدل ألتمدرُس	معدل التغير السنوي%
٢٠٠٥	٧,٩٦	--
٢٠٠٦	٧,٧٨	- ٢,٣
٢٠٠٧	٧,٩٢	١,٨
٢٠٠٨	٨,١٦	٣
٢٠٠٩	٨,٢٢	٠,٧
٢٠١٠	٨,٢	- ٠,٢
٢٠١١	٨,٦٤	٥,٤
٢٠١٢	٩,٠٦	٤,٥
٢٠١٣	٩,٢٢	١,٨
٢٠١٤	٩,٤٨	٢,٨
٢٠١٦	٩,٧٢	٢,٥
٢٠١٦	٩,٩٤	٢,٣
٢٠١٧	٩,٧٢	- ٢,٢
٢٠١٨	٩,٧٤	٠,٢
٢٠١٩	٩,٩٢	١,٨
٢٠٢٠	٨,٨٨	- ١٠,٥
المتوسط	**٨,٩**	
معدل النمو السنوي المركب	٪٠,٨	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

- ❖ جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، شعبة التقارير الاحصائية.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.

تشير البيانات في الجدول رقم (٤) أن معدل التمدرس في العراق شهد تطوراً طفيفاً خلال مدة الدراسة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، حيث تراوح بين (٧,٧٨-٩,٩٤) سنة وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٠,٧٪)، ففي عام ٢٠٠٥ كان معدل التمدرس (٧,٩٦) سنة، وشهد بعد ذلك ارتفاعاً مستمراً حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠١٦ اذ بلغ (٩,٩٤) سنة، انخفض إلى (٩,٧٢) سنة في العام اللاحق، ثم عاد إلى (٩,٧٤) في عام ٢٠١٨، ليستقر في آخر المدة عند (٨,٨٨) سنة، ويشير متوسط عدد سنوات الدراسة خلال المدة الى (٨,٩) سنة دراسية. ويعود الارتفاع بالمؤشر إلى ارتفاع معدلات الالتحاق الصافي في المراحل التعليمية (الابتدائي – الثانوي – العالي) وخصوصاً مرحلة التعليم الثانوي والابتدائي المرتفع فيها أصلاً، أما التعليم العالي فما زالت بعيدة عن المستوى المقبول. وبالمقارنة مع دول العالم ما زال هذا المؤشر (معدل التمدرس) متدنياً في العراق، حيث يقدر المتوسط العربي لسنوات التمدرس بنحو (١٢,٤ سنة) في عام ٢٠٢٠، ويبقى ذلك اقل من معدلي الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة (حوالي ١٣,٩ سنة) ودول العالم ككل (حوالي ١٢,٥ سنة)، وتجدر الاشارة إلى أن زيادة معدل التمدرس يؤدي إلى حتمية رفع كفاءة الموارد البشرية (راس المال البشري) (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، ٢٠٢٢، ٥٣).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

٣. **مؤشر معدل التأطير (عدد التلاميذ / المعلمين):** ويشير هذا المؤشر إلى عدد الطلاب لكل استاذ في كل مرحلة من المراحل التعليمية الثلاث (الابتدائي – الثانوي – العالي) ويتم ذلك من خلال تقسيم عدد الطلبة في المرحلة التعليمية المعنية على عدد الاساتذة فيها وهو أحد المؤشرات المستخدمة في قياس رأس المال البشري نوعياً، حيث يعتبر مؤشراً على نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة ويعكس التطور الحاصل في العملية التربوية والتعليمية (البيئة التعليمية) في أي بلد، حيث تمثل البيئة التعليمية حوالي ٣٠٪ من جودة التعليم في بعض مقاييس جودة التعليم. تم اعتماد معدل التأطير كمؤشر لنوعية التعليم في العراق نتيجة لابتعاد العراق وعدم مشاركته ببرامج تقييم نوعية التعليم (الاختبارات الدولية للطلاب) مثل (PISA, TALIS, TIMSS, PIRLS)([1]) خلال مدة الدراسة، وكانت المشاركة الوحيدة للبلد في تقييم التعلم القابل للمقارنة دولياً (تقييم القراءة في وقت مبكر EGRA، وتقييم الرياضيات في وقت مبكر EGMA) في عام ٢٠١٢. ولغرض التعرف على التطور الحاصل في هذا المؤشر في العراق ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول ادناه:

الجدول (٥): تطور مؤشر معدل التأطير في العراق خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

السنة	المرحلة الابتدائية	المرحلة الثانوية	المرحلة الجامعية	متوسط معدل التأطير للمراحل الثلاث
٢٠٠٦\٢٠٠٥	١٧:١	١٣:١	١٥:١	١٥:١
٢٠٠٧\٢٠٠٦	١٨:١	١٣:١	١١:١	١٤:١
٢٠٠٨\٢٠٠٧	١٨:١	١٤:١	١١:١	١٤,٣:١
٢٠٠٩\٢٠٠٨	١٦:١	١٤:١	١١:١	١٣,٧:١
٢٠١٠\٢٠٠٩	١٨:١	١٤:١	١١:١	١٤,٣:١
٢٠١١\٢٠١٠	١٨:١	١٤:١	١٢:١	١٤,٧:١
٢٠١٢\٢٠١١	١٩:١	١٦:١	١١:١	١٥,٣:١
٢٠١٣\٢٠١٢	٢٠:١	١٧:١	١٢:١	١٦,٣:١
٢٠١٤\٢٠١٣	٢٠:١	١٦:١	١٣:١	١٦,٣:١
٢٠١٥\٢٠١٤	١٩:١	١٧:١	١٤:١	١٦,٧:١
٢٠١٦\٢٠١٥	٢١:١	١٧:١	١٤:١	١٧,٣:١
٢٠١٧\٢٠١٦	٢١:١	١٨:١	١٤:١	١٧,٧:١
٢٠١٨\٢٠١٧	٢٢:١	١٨:١	١٤:١	١٨:١
٢٠١٩\٢٠١٨	٢٣:١	١٩:١	١٤:١	١٨,٧:١
٢٠٢٠\٢٠١٩	٢٣:١	٢٠:١	١٤:١	١٩:١
معدل النمو السنوي المركب	٢,٢٪	٣٪	٠,٥- %	1.7%

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، شعبة التقارير الاحصائية.

❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.

([1]) PISA: برنامج التقييم الدولي للطلاب التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
TALIS: المسح الدولي للتدريس والتعلم التابع لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
TIMSS: برنامج الاتجاهات في دراسة الرياضيات والعلوم الدولية التابع للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي
PIRLS : تقييم التقدم في القراءة والكتابة الدولي التابع للرابطة الدولية لتقييم التحصيل التعليمي

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى ارتفاع ملحوظ بمعدل التأطير بالنسبة لمرحلة التعليم الابتدائي خلال فترة الدراسة، إذ كان في اول المدة ٢٠٠٥\٢٠٠٦ (١٧ تلميذ لكل معلم ١:١٧)، بعدها استمر بالارتفاع بشكل متواصل حتى وصل إلى أعلى مستوى له في نهاية المدة حيث بلغ معدل التأطير فيها الى (٢٣ تلميذ لكل معلم ١:٢٣)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٢,٢٪)، وهو عدد كبير إذ تشير الدراسات إلى أن العدد المثالي لمعدل التأطير بالنسبة للمرحلة الابتدائية هو (١٦ تلميذ لكل معلم ١:١٦). أما مرحلة التعليم الثانوي فأرتفع معدل التأطير فيها من (١٣) في أول المدة الى (٢٠ طالب لكل مدرس ١:٢٠) في نهاية المدة، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٣٪)، وهو أكبر من العدد المثالي إذ تشير الدراسات إلى أن العدد المثالي لمعدل التأطير في مرحلة التعليم الثانوي هو (١٨ طالب لكل مدرس ١:١٨). ويرجع سبب ارتفاع معدل التأطير في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي إلى نمو عدد التلاميذ والطلاب بمعدل أعلى من نمو عدد المعلمين والتدريسيين، وهذا من شأنه أن يؤثر سلباً على نوعية وجودة التعليم (جودة راس المال البشري) في مرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي، ويعكس هذا المؤشر بشكل واضح اللامبالاة بالمؤشرات النوعية لرأس المال البشري، والاهتمام بتنمية رأس المال البشري كماً لا كيفاً، بينما يفترض الاهتمام بالاثنين على حدٍ سواء. رغم الارتفاع بمعدل التأطير في المرحلتين إلا أنه يمكن عده مقبولاً على وضعه الحالي، إلا أن الواقع يعكس صورة مغايرة لصورة الارقام، ويعزى سبب ذلك إلى سوء توزيع الهيئات التعليمية على المؤسسات التعليمية، وغياب العدالة في معالجة الفيض والشاغر، فتجد مدرسة تعاني من نقص شديد في كوادرها التعليمية، وأخرى فيها فيض كبير، لأسباب كثيرة أبرزها (الموقع الجغرافي وقربها من مركز المدينة). مرحلة التعليم الجامعي على العكس من المرحلتين السابقتين تحسن فيها معدل التأطير، حيث كان في اول المدة (١٥ طالب لكل استاذ ١:١٥)، انخفض هذا العدد ليصل إلى (١١) في عام ٢٠١١\٢٠١٢ وجاء ذلك نتيجة الزيادة في عدد الاساتذة الموظفين في تلك الفترة، ثم عاد ليرتفع معدل التأطير مرة اخرى في السنوات اللاحقة حتى وصل في اخر المدة إلى (١٤ طالب لكل استاذ ١:١٤) وبمعدل نمو سنوي مركب سالب بلغ (٠,٥-%)، وهو عدد يعد مقبولاً. وتعكس هذه البيانات الاهتمام بنوعية وجودة التعليم الجامعي

٤. **مؤشر الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي):** يعد مؤشر الرقم القياسي للتعليم أحد مؤشرات رأس المال البشري وهو عبارة عن توليفة من معدلات معرفة القراءة والكتابة ومعدل الالتحاق بالمراحل الدراسية (الابتدائية – الثانوية – الجامعية) ومعدلات التأطير(الكواز،٢٠٠٢) (أي عدد الطلاب لكل استاذ في المراحل الدراسية الثلاث) بعدها مؤشرً عن نوعية التعليم المقدم في كل مرحلة في البلد المعني، وتشير البيانات إلى أن قيمة هذا المؤشر قد بلغت في اسرائيل ١٥٧،٣٨٪ في عام ٢٠٠٥ وفي لبنان ١٢٢,١٩٪ للعام نفسه. ولغرض التعرف على التطور الحاصل لهذا المؤشر في العراق ينبغي تحليل البيانات الواردة في الجدول أدناه:

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

الجدول (٦): تطور مؤشر الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي) في العراق للمدة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

السنة	الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي) %	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٥	١٢٠,٣٢	--
٢٠٠٦	١٢١,٣٢	٠,٨
٢٠٠٧	١٢٩,٤٧	٦,٧
٢٠٠٨	١٢٦,٦٥	- ٢,٢
٢٠٠٩	١٢٧,٣	٠,٥
٢٠١٠	١٣٢,٩٩	٤,٥
٢٠١١	١٢٩,٤٦	- ٢,٧
٢٠١٢	١٣٥,٥٣	٤,٧
٢٠١٣	١٣٢,١٣	- ٢,٥
٢٠١٤	١٤٢,٧٩	٨,١
٢٠١٥	١٤٤,٩٨	١,٥
٢٠١٦	١٤٧,١١	١,٥
٢٠١٧	١٤٧,٦٥	٠,٤
٢٠١٨	١٤٩,٨٩	١,٥
٢٠١٩	١٥١,٦٨	١,٢
٢٠٢٠	١٤٥,٥٩	- ٤
معدل النمو السنوي المركب	٪١,٣	

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات

- ❖ جمهورية العراق، وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء، شعبة التقارير الاحصائية.
- ❖ جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.
- ❖ بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.orgt
- ❖ بيانات اليونسكو http://sdg4-data.uis.unesco.org

تشير البيانات الواردة في الجدول اعلاه الى ارتفاع واضح بمؤشر التحصيل التعليمي خلال مدة البحث ٢٠٠٥\٢٠٠٦-٢٠١٩\٢٠٢٠، اذ كان في اول المدة (١٢١,٣٢٪)، وشهدت السنوات اللاحقة ارتفاعاً متذبذباً حتى وصل إلى أعلى مستوى له في عام ٢٠١٨\٢٠١٩ حيث بلغ معدل التحصيل التعليمي (١٥١,٦٨٪)، بزيادة عن معدل اول المدة بلغت (٣٠,٣٦٪)، ليستقر في اخر المدة عند (١٤٥,٥٩٪). وتأتي هذه الزيادة في معدل التحصيل التعليمي كنتاج طبيعي لارتفاع المؤشرات المكونة له، حيث شهد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة وكذلك معدلات الالتحاق الصافي بالمراحل التعليمية الثلاث (ابتدائية – ثانوية – جامعية) ارتفاعاً ملحوظاً خلال مدة الدراسة، ما انعكس ايجاباً على معدل التحصيل التعليمي، وعلى العكس منهما ارتفع معدل التأطير إلا أن تأثيره كان طفيفاً على معدل التحصيل التعليمي وطغى عليه الارتفاع بالمؤشرات الأخرى.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

المبحث الرابع: التحليل الاقتصادي للعلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات راس المال البشري (التعليمية) في العراق خلال مدة الدراسة ٢٠٠٥-٢٠٢٠

لمعرفة العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومؤشرات راس المال البشري (التعليمية) سيتم تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم وكل مؤشر بشكل مستقل، باعتبار الانفاق العام على التعليم متغير مستقل وبقية المؤشرات هي متغيرات تابعة، والجدول رقم (٧) ادناه يجمع جميع المتغيرات (المستقلة والتابعة).

الجدول (٧): بيانات الانفاق العام على التعليم ومؤشرات راس المال البشري (التعليمية) في العراق (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

السنة	الإنفاق العام على التعليم	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة للبالغين (١٥ وأكثر) %	معدل التمدرس (سنوات الدراسة)	متوسط معدل التأطير للمراحل التعليمية الثلاث	الرقم القياسي للتعليم (التحصيل التعليمي)%
٢٠٠٥	١,٦٢٢,٢٧٣	٦٨	٧,٩٦	١٥	١٢٠,٣٢
٢٠٠٦	٢,٢٣٦,٢٨٧	٧٠	٧,٧٨	١٥	١٢١,٣٢
٢٠٠٧	٢,٨٩١,٢٥٧	٧٧	٧,٩٢	١٤	١٢٩,٤٧
٢٠٠٨	٥,٢٥٠,٣٠٨	٧٣	٨,١٦	١٤,٣	١٢٦,٦٥
٢٠٠٩	٥,٦٥٠,٩٧٣	٧٣	٨,٢٢	١٣,٧	١٢٧,٣
٢٠١٠	٦,٨٧١,٥٧٨	٧٩	٨,٢	١٤,٣	١٣٢,٩٩
٢٠١١	١٠,١١٥,٩٦٠	٧٣	٨,٦٤	١٤,٧	١٢٩,٤٦
٢٠١٢	٩,٨٠٤,٤٩٧	٧٧	٩,٠٦	١٥,٣	١٣٥,٥٣
٢٠١٣	١٠,٥٧٤,٨٢١	٧٣	٩,٢٢	١٦,٣	١٣٢,١٣
٢٠١٤	٩,٩٨٣,٢٤٤	٨٢	٩,٤٨	١٦,٣	١٤٢,٧٩
٢٠١٥	٩,٠٨٩,١٢٤	٨٣	٩,٧٢	١٦,٧	١٤٤,٩٨
٢٠١٦	٩,٦٩٥,٧٢١	٨٤	٩,٩٤	١٧,٣	١٤٧,١١
٢٠١٧	١٠,٢٣٩,٥٨٦	٨٦	٩,٧٢	١٧,٧	١٤٧,٦٥
٢٠١٨	١٢,٦٨٩,٤٣٤	٨٨	٩,٧٤	١٨	١٤٩,٨٩
٢٠١٩	١٢,٦٨٧,٠٨٢	٨٩	٩,٩٢	١٨,٧	١٥١,٦٨
٢٠٢٠	١٠,٣٩٦,٢٧٠	٨٩	٨,٨٨	١٩	١٤٥,٥٩
معدل النمو السنوي المركب	٪١٣,٩	٪١,٩	٪٠,٨	٪١,٧	٪١,٣

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجداول (١، ٣، ٤، ٥، ٦)

اولاً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة: يلاحظ من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٨) أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم ومعدل الالمام بالقراءة والكتابة هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين بالرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (١,٦٢٢,٢٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٥)، ثم ارتفع ليصل إلى (١٠,٣٩٦,٢٧٠) مليون دينار العام (٢٠٢٠)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٪١٣,٩).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

وخلال الفترة الزمنية نفسها ارتفع معدل الالمام بالقراءة والكتابة من (٦٨٪) في عام (٢٠٠٥) إلى (٨٩٪) في العام (٢٠٢٠)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١,٩٪). وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الانفاق على العليم (الاستثمار بالتعليم) ينمي رأس المال البشري، وهنا يتبين اثر الانفاق العام على التعليم في زيادة معدل الالمام بالقراءة والكتابة من خلال زيادة عرض التعليم أو زيادة الشمول التعليمي (ايصال خدمة التعليم لأكبر عدد ممكن من السكان) عن طريق زيادة عدد المؤسسات التعليمية (المدارس) وخصوصاً في المناطق التي تفتقر لها بحكم موقعها الجغرافي، فضلا عن فتح مراكز عديدة لتعلم الكبار (محو الأمية، التعليم المُسرع([2]))، إلا أن أثره كان بسيطاً (وهذا ينسجم مع فرضية البحث)، ويعود ذلك لعدم كفاية وكفاءة الانفاق العام على التعليم.

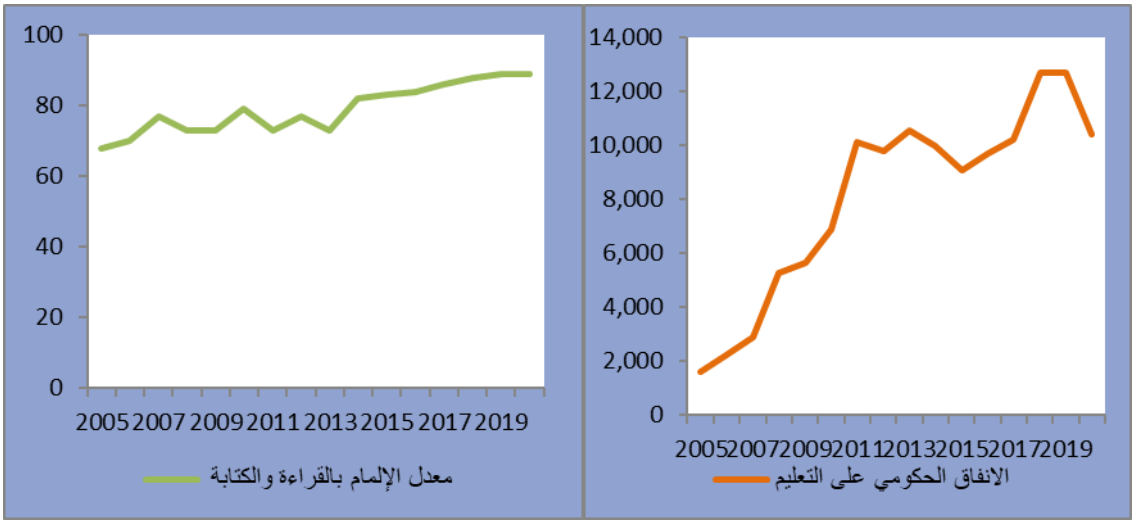

الشكل (٨): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧).

ثانياً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدل التمدرس: من خلال تتبع البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٩) يمكن ملاحظة أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم ومعدل التمدرس هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين بالرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠)، حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (١,٦٢٢,٢٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٥)، ثم ارتفع ليصل إلى (١٠,٣٩٦,٢٧٠) مليون دينار العام (٢٠٢٠)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٣,٩٪).

وخلال الفترة الزمنية نفسها ارتفع معدل التمدرس من (٧,٩٦) سنوات في عام (٢٠٠٥) الى (٨,٨٨) سنوات في العام (٢٠٢٠)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (٠,٨٪). وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الانفاق على التعليم (الاستثمار بالتعليم) ينمي رأس المال

([2]) هو تعليم مدرسي يتم في إطار زمني سريع لتوفير التعليم للأطفال غير الملتحقين او الذين تركوا الدراسة الابتدائية او رسبوا فيها وتجاوزا العمر المحدد قانونياً (12 عام)، ويهدف الى استقطاب التلاميذ المتسربين من مدارسهم ولأي سبب كان من عمر (12-18 عام) وادخالهم بمدارس خاصة لمواصلة دراستهم لمراحلها المختلفة، عدد سنوات الدراسة فيه (3 اعوام) بثلاث مراحل (المرحلة الاولى موازية للصف الاول والثاني) و(المرحلة الثانية موازية للصف الثالث والرابع) و (المرحلة الثالثة موازية للصف الخامس والسادس) (يونيسيف 2005).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

البشري، إلا أن أثره في معدل التمدرس كان محدوداً (وهو ما ينسجم مع فرضية البحث) نتيجة عدم كفاية وكفاءة النفقات التعليمية، ويؤثر الانفاق العام على التعليم في معدل التمدرس من خلال زيادة معدلات الالتحاق الصافي بالتعليم، وتأتي هذه الزيادة عن طريق زيادة عرض التعليم أو زيادة الشمول التعليمي (ايصال خدمة التعليم لأكبر عدد ممكن من السكان) عن طريق زيادة عدد المؤسسات التعليمية (المدارس) وخصوصاً في المناطق التي تفتقر لها بحكم موقعها الجغرافي.

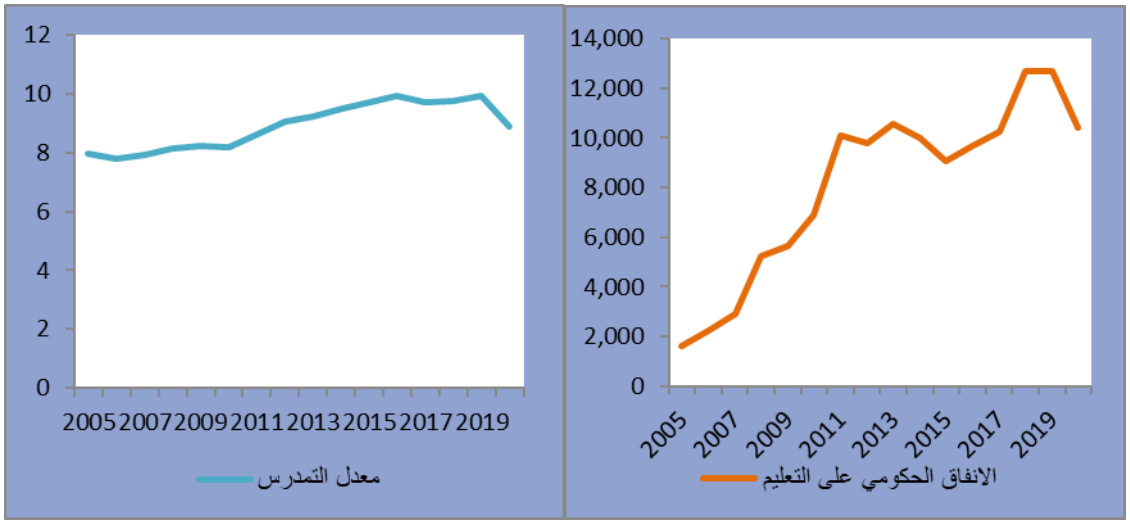

الشكل (٩): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومعدل التمدرس في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧).

ثالثاً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومتوسط معدل التأطير: تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) والشكل رقم (١٠) إلى أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم ومتوسط معدل التأطير هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين على الرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (١,٦٢٢,٢٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٥)، ثم ارتفع ليصل إلى (١٠,٣٩٦,٢٧٠) مليون دينار العام (٢٠٢٠)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٣,٩٪).

وخلال الفترة الزمنية نفسها ارتفع متوسط معدل التأطير من (١٥ طالب لكل استاذ١:١٥) في عام (٢٠٠٥) إلى (١٩ طالب لكل استاذ ١:١٩) في العام (٢٠٢٠)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١,٧٪). وهذا لا ينسجم مع النظرية الاقتصادية، ويعود سبب ذلك إلى ضعف التخصيصات المالية الموجهة لقطاع التربية والتعليم، والتي لا تتلائم مع عجز العرض الكبير ولا تتلائم مع نمو الطلب الكبير (النمو السكاني \ الطلاب)، الأمر الذي أدى إلى نمو عدد الطلاب بنسبة أكبر من نمو عدد الاساتذة بالتالي ارتفاع معدل التأطير، وهو مؤشر خطير ينذر بانخفاض مستويات جودة التعليم (جودة راس المال البشري).

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

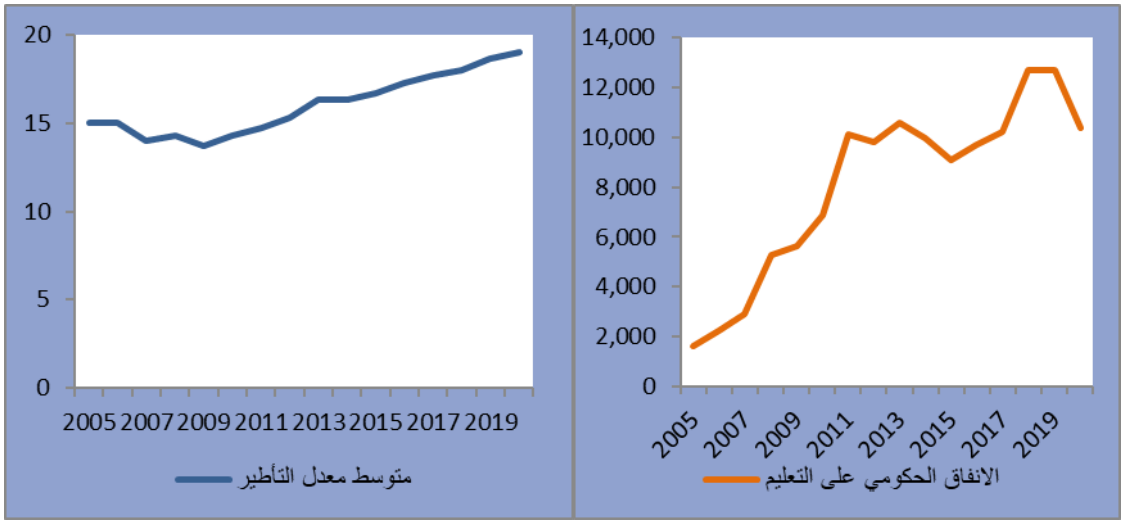

الشكل (١٠): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم ومتوسط معدل التأطير في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧).

رابعاً. تحليل العلاقة بين الانفاق العام على التعليم والرقم القياسي للتعليم(التحصيل التعليمي):

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (٧) والشكل رقم (١١) أن الاتجاه العام للإنفاق العام على التعليم والرقم القياسي للتعليم هو اتجاه تصاعدي، وهذا يدل على وجود علاقة طردية (بالأجل الطويل) بين المتغيرين بالرغم من تذبذب العلاقة خلال السلسلة الزمنية للبحث(٢٠٠٥-٢٠٢٠) حيث بلغ الانفاق العام على التعليم (١,٦٢٢,٢٧٣) مليون دينار عام (٢٠٠٥)، ثم ارتفع ليصل إلى (١٠,٣٩٦,٢٧٠) مليون دينار العام (٢٠٢٠)، وبمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١٣,٩٪). وخلال الفترة الزمنية ذاتِها ارتفع الرقم القياسي للتعليم من (١٢٠,٣٢) عام (٢٠٠٥) الى (١٤٥,٥٩) في العام (٢٠٢٠)، بمعدل نمو سنوي مركب بلغ (١,٣٪). وهذا ينسجم مع النظرية الاقتصادية التي تنص على أن الانفاق على التعليم (الاستثمار بالتعليم) ينمي رأس المال البشري، إلا أن أثره في الرقم القياسي للتعليم كان محدوداً (منسجماً مع فرضية الدراسة) نتيجة عدم كفاية وكفاءة النفقات التعليمية، ويؤثر الانفاق العام على التعليم في الرقم القياسي للتعليم من خلال زيادة معدلات الالتحاق بالتعليم، ومعدلات الالمام بالقراءة والكتابة، وتأتي هذه الزيادة عن طريق زيادة عرض التعليم أو زيادة الشمول التعليمي (ايصال خدمة التعليم لأكبر عدد ممكن من السكان عن طريق زيادة عدد المؤسسات التعليمية (المدارس)، وكذلك فتح مراكز لتعلم الكبار (محو الامية، التعليم المسرع) فضلا عن زيادة نسبة الاساتذة إلى الطلاب(خفض معدلات التأطير)

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. 61, Part (2): 687-708
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.61.2.37

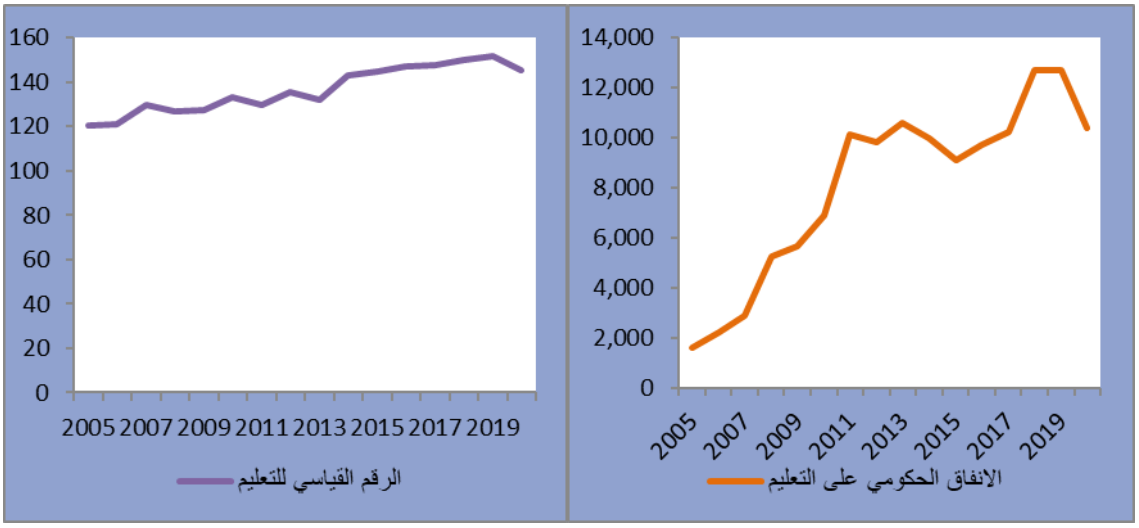

الشكل (١١): العلاقة بين الانفاق العام على التعليم والرقم القياسي للتعليم في العراق خلال المدة (٢٠٠٥-٢٠٢٠)

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (٧).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

١. هناك تأثير ايجابي بسيط للإنفاق الحكومي على التعليم في المؤشرات (معدل الالمام بالقراءة والكتابة، معدل التمدرس، الرقم القياسي للتعليم) بالأجل الطويل، حيث ارتفعت مع زيادة الانفاق الحكومي على التعليم، بينما أثر سلباً في (معدل التأطير) حيث أدى إلى ارتفاعه، وهذا يؤيد الفرضية التي انطلق منها البحث.

٢. إن التعليم في العراق تعليم مجاني في جميع مراحله (باستثناء بعض قنوات التعليم العالي)، وهذا يشكل عبء أكبر على الحكومة في تمويل التعليم، في ظل تزايد الطلب على التعليم وتحسين نوعيته وتزايد نسبة الانفاق عليه سنوياً.

٣. إن حصة قطاع التربية والتعليم من اجمالي تخصيصات الموازنة العامة أو اجمالي الناتج المحلي والتي شكلت بالمتوسط ما نسبته (١٠,٢٪ و٤٪ على التوالي)، لا تتناسب مع حاجة هذا القطاع وحجم الفجوة التي يعانيها ولا تنسجم مع اهميته الاستثنائية ودوره في تطوير العراق واعادة بناءه.

٤. هناك تحيز واضح للإنفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري في موازنة قطاع التربية والتعليم، حيث شكلت النفقات الجارية ما نسبته (٩٤,٧٪) من مجموع الانفاق، بينما اكتفت النفقات الاستثمارية بـ (٥,٣٪) فقط من اجمالي الانفاق والتي تمثل حوالي ١٪ من نفقات الموازنة الاستثمارية العامة.

٥. هناك تحيز واضح للتعليم الجامعي على حساب التعليم قبل الجامعي، إذ يستحوذ التعليم الجامعي على ما يقرب من ٣٠٪ من اجمالي الانفاق الحكومي على التعليم (وفقاً لبيانات وزارة المالية ٢٠١٦) في حين تبلغ نسبة الطلاب فيه ٧٪ فقط من مجموع طلاب البلد. حيث يرتفع نصيب الطالب من الانفاق في التعليم الجامعي بحوالي ٣,٥ مرات من نصيب الطالب في التعليم قبل الجامعي.

٦. عدم مشاركة العراق في الاختبارات الدولي لتقييم نوعية التعليم (كمقرب محتمل لجودة راس المال البشري) مثل {PISA, TIMSS, PIRLS, TALIS, PIAAC} {خلال مدة الدراسة باستثناء عام ٢٠١٢.

ثانياً. التوصيات:

١. العمل على تحسين كفاية وكفاءة الإنفاق الحكومي على التعليم في العراق بما يحقق نتائج أفضل للمؤشرات التعليمية المكونة لرأس المال البشري.
٢. أهمية تنويع مصادر تمويل التعليم وايجاد مصادر بديلة للتمويل الحكومي للتعليم في العراق، مع امكانية الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (رسوم التعليم مثالاً).
٣. زيادة حصة قطاع التربية والتعليم من اجمالي الانفاق العام واجمالي الناتج المحلي، بما ينسجم مع حاجة وأهمية هذا القطاع، وبما يزيد عن الحد الأدنى المعياري (١٥٪ من اجمالي الانفاق، ٤٪ من اجمالي الناتج المحلي) والمحدد في إطار العمل الخاص بالتعليم حتى عام ٢٠٣٠ من قبل (UNESCO).
٤. إعادة هيكلة موازنة قطاع التربية والتعليم، وبما يضمن زيادة حصة الانفاق الاستثماري والانفاق الجاري غير المرتب (تعويضات الموظفين).
٥. إعادة تخصيص الانفاق العام عبر مستويات التعليم، وزيادة الانفاق لكل طالب في التعليم قبل الجامعي مقارنة بالتعليم العالي، لتقليل النسبة بين الانفاق العام لكل طالب في التعليم العالي والتعليم قبل الجامعي.
٦. اهمية التأكيد على المشاركة في الأختبارات الدولية لتقييم نوعية التعليم مثل برامج ، (PISA, TIMSS, PIRLS, TALIS, PIAAC) لما لها من دور في قياس جودة رأس المال البشري في البلد.
٧. التحسين المستمر لمؤشرات نوعية التعليم وتطويرها من خلال زيادة المؤسسات التعليمية واعادة تخصيص وتوزيع الكوادر والهيئات التعليمية بما يتلائم مع الزيادة الحاصلة بأعداد الطلاب والعمل على مواكبة العالم في تطوير المناهج والاساليب والكوادر التعليمية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

١. ابراهيم، انور سعيد، العلاقة السببية بين راس المال البشري والنمو الاقتصادي للعراق وعدد من دول الجوار العربي للفترة (١٩٧٠-٢٠١٠)، جامعة الموصل، كلية الادارة والاقتصاد، المجلد ٧، العدد ١٤، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠١٥.
٢. أحمد، داود عبد الجبار، دراسة وتحليل أثر مستوى الانفاق الحكومي والناتج المحلي الاجمالي في حجم الانفاق على التعليم العالي في العراق للمدة (١٩٩٥-٢٠٠٩)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ١٨، العدد ٦٧.
٣. الايدامي، حمدية شاكر مسلم، والجبوري، نادية لطفي جبر، الاستثمار في المورد البشري وفق متطلبات سوق العمل في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد١٠٧، المجلد٢٤، ٢٠١٨.
٤. السعيدي، يعرب عدنان، ومعارج، هديل سعدون، قياس استجابة راس المال البشري للاستثمار في عناصره، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد ١٠٠، المجلد ٢٣، ٢٠١٧.

٥. صالح، لورنس يحيى، وعداي، نور شدهان، فاعلية الانفاق العام في تصحيح الاختلال في الهيكل الانتاجي بالاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، العدد ١٢٣، اذار، ٢٠٢٠.
٦. العاني، عماد محمد علي، اقتصاديات المالية العامة، مكتب العراق للطباعة والنشر، بغداد، ٢٠١٨
٧. العصفور، محمد ابراهيم، تمويل التعليم والدعم الحكومي، الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠١١.
٨. الكواز، احمد، السياسات الاقتصادية وراس المال البشري، المعهد العربي للتخطيط،٢٠٠٢.
٩. محمد واخرون، التعليم العالي وتنمية رأس المال البشري والنمو في الدول العربية، ندوة تنمية الموارد البشرية والنمو الاقتصادي في البلدان العربية، ابو ظبي، ١٩٩٨.

❖ التقارير والنشرات الرسمية:

١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء CSO، مديرية الحسابات القومية.
٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، دائرة البرامج الاستثمارية الحكومية، المصروف الفعلي للمشاريع الاستثمارية
٣. جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الإقتصادية.
٤. جمهورية العراق، وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، قسم الاحصاء.
٥. جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، دائرة الدراسات والتخطيط والمتابعة، قسم الاحصاء.
٦. بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.orgt
٧. بيانات اليونسكو http://sdg4-data.uis.unesco.org
٨. برنامج الامم المتحدة الانمائي: تقرير التنمية الانسانية العربية لعام ٢٠٠٣.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Deepashree, Vanita Agarwal, Macro Economics, Tata McGraw-Hill Publishing Company Limited, India, 2007.
2. Mceachern, Willam A, Economics A contemporary Introduction, south-Western, cengage learning, USA, 2012.
3. M. Woodhall, Cost- Benefit Analysis, New York: Pergaman Press, 2005.
4. Elchanan Cohn & Terry G. Geske, Economics of Education, 3rd Edition, New York: Pergaman Press, 2005.
5. J. Hallak, The Analysis of Educational Costs and Expenditure, UNESCO: International Institute for Educational Planning, 2005.
6. Lacey, F, La Théorie Du Capital/Humain Et Le Gouvernement, 2010.
7. Futoshi Yamauchi, Human Capital Formation, history, Expectations and challenges, in South Africa,2010.